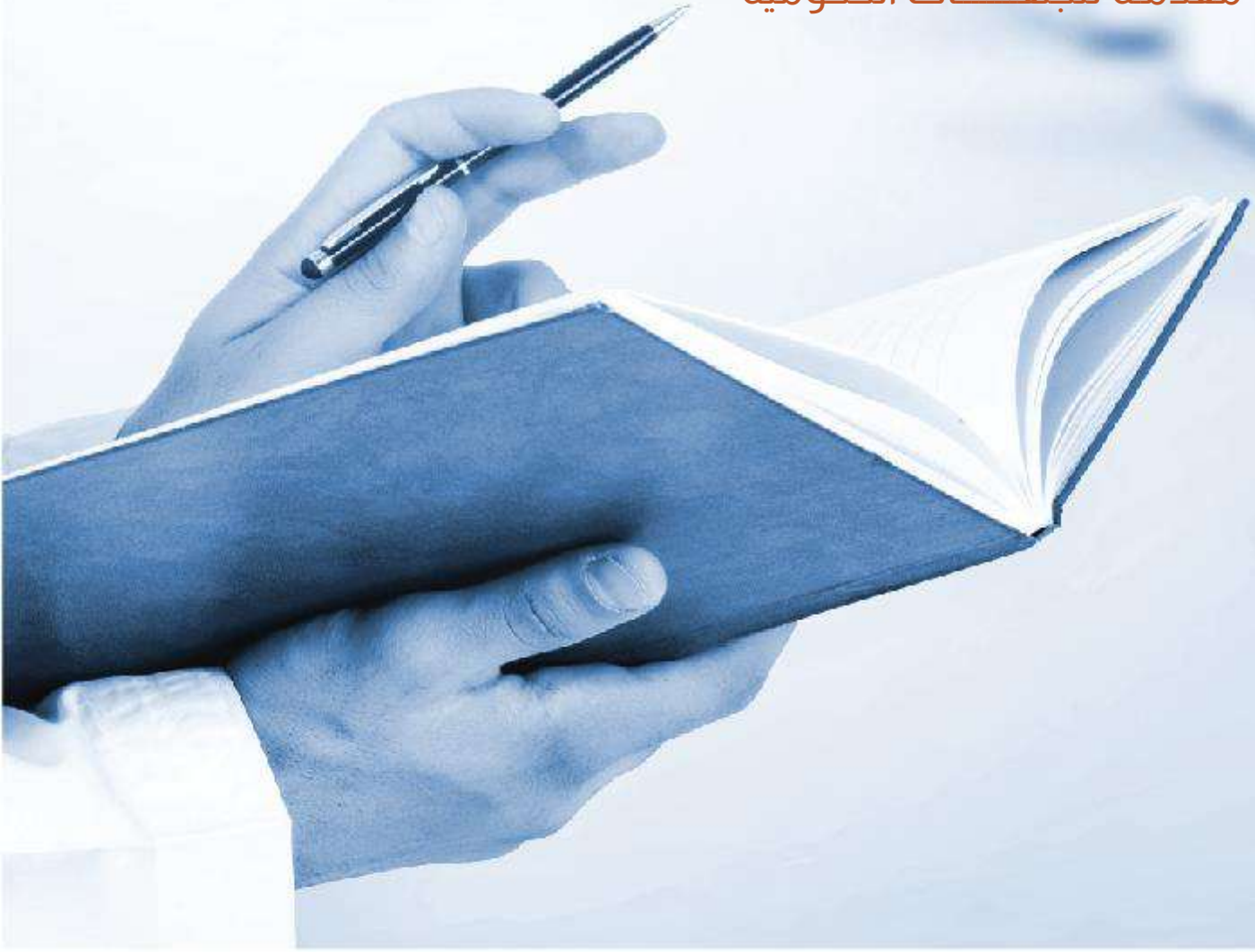




الدليل التعريفي

لتطبيق آليات ومتطلبات المحتوى
المحلي في المنافسات
والمشتريات الحكومية

مادة توضيحية لمتطلبات المحتوى المحلي
مقدمة للجهات الحكومية



قائمة المحتويات

1 المقدمة.....	3
2 المصطلحات.....	4
3 اقسام الدليل.....	5
4 نظرة عامة على آليات وأحكام المحتوى المحلي.....	6
5 عقود التوريد.....	8
5.1 آليات التفضيل ذات العلاقة.....	9
5.2 الإعداد والتجهيز.....	10
5.3 فحص العروض.....	11
5.4 التنفيذ والاعلاق.....	13
5.5 النماذج والملحقات.....	15
5.6 النصوص الواجب توفرها في كراسة الشروط والمواصفات.....	16
5.7 مخالفات المتنافس والعقوبات المترتبة عليها.....	17
6 العقود التي لا تندرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة.....	19
6.1 آليات التفضيل ذات العلاقة.....	20
6.2 الإعداد والتجهيز.....	21
6.3 فحص العروض.....	22
6.4 التنفيذ والاعلاق.....	24
6.5 النماذج والملحقات.....	25
6.6 النصوص الواجب توفرها في كراسة الشروط والمواصفات.....	26
6.7 مخالفات المتنافس والعقوبات المترتبة عليها.....	27
7 العقود عالية القيمة.....	29
7.1 آليات التفضيل ذات العلاقة.....	30
7.2 الإعداد والتجهيز.....	31
7.3 فحص العروض.....	32
7.4 التنفيذ والاعلاق.....	34
7.5 النماذج والملحقات.....	37
7.6 النصوص الواجب توفرها في كراسة الشروط والمواصفات.....	40
7.7 مخالفات المتنافس والعقوبات المترتبة عليها.....	42

المقدمة

يهدف هذا الدليل إلى التعريف بخطوات تطبيق آليات ومتطلبات المحتوى المحلي في المنافسات والمشتريات الحكومية وذلك بهدف تسهيل وإيضاح إجراءات تطبيق آليات المحتوى المحلي ودور الجهات الحكومية في مختلف مراحل المشروع ويشمل ذلك مرحلة إعداد المنافسة حتى إغلاق العقد.

ملاحظة:

تم إعداد هذا الدليل للاسترشاد، ويتم الاحتكام إلى نظام المنافسات والمشتريات الحكومية واللوائح المنبثقة عنه في حال وجود أي تعارض مع هذا الدليل.

المصطلحات

يقصد بالعبارات والمصطلحات الآتية -أيما وردت في هذه الوثيقة - المعاني الموضحة أمام كل منها:

المعنى	العبارة / المصطلح
الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمصالح والمؤسسات العامة والأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة المستقلة	الجهة الحكومية
هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية	الهيئة
لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات	اللائحة
إجمالي الإنفاق في المملكة من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة والسلع والخدمات والأصول والتقنية ونحوها	المحتوى المحلي
جميع الأعمال والمشتريات التي تساوي تكلفتها التقديرية قيمة العقود عالية القيمة أو تتجاوزها (حسب التعاميم الصادرة ويمكن التحقق منه، من خلال موقع الهيئة الإلكتروني)	عقد عالي القيمة
جميع الأعمال والمشتريات التي تقل تكلفتها التقديرية عن قيمة العقود عالية القيمة	عقد غير عالي القيمة
كل منتج تم إنتاجه في المملكة العربية السعودية بما في ذلك كل المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية سواءً كانت في صورتها الأولية أو في أي مرحلة من مراحل التجهيز أو التصنيع اللاحقة	المنتج الوطني
قائمة بالمنتجات الوطنية تصدرها الهيئة وتحديثها بشكل دوري	القائمة الإلزامية
نسبة قيمة المنتجات الوطنية التي يلتزم المتعاقد بتوريدها من خارج القائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية مقارنة بإجمالي قيمة العرض	حصة المنتجات الوطنية

ملاحظة: لا تتضمن هذه الوثيقة تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (مع العلم أن الآلية تطبق على جميع أنواع العقود - ما عدا عقود التوريد - التي لا تدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة)

أقسام الدليل

نوع العقد			
جميع أنواع العقود (ما عدا التوريد)		عقود التوريد (جميع النطاقات السعرية عالي وغير عالي القيمة)	
العقود العالية القيمة	العقود التي لا تدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة		
للانتقال اضغط هنا	للانتقال اضغط هنا	للانتقال اضغط هنا	مرحلة الإعداد والتجهيز
للانتقال اضغط هنا	لا ينطبق	لا ينطبق	مرحلة الفحص الفني للعروض
للانتقال اضغط هنا	لا ينطبق	للانتقال اضغط هنا	مرحلة الفحص المالي للعروض
للانتقال اضغط هنا	للانتقال اضغط هنا	للانتقال اضغط هنا	مرحلة التنفيذ والإغلاق

نظرة عامة على آليات المحتوى المحلي

بالنظر إلى لائحة تفضيل المحتوى المحلي فقد تضمنت أربعة آليات لتنمية المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية:

إجمالي المنافسات الحكومية			
منافسات الأعمال والخدمات	منافسات التوريد	طبيعة المنافسة	
غير عالية القيمة	عالية القيمة	جميع النطاقات السعرية (منافسات عالية وغير عالية القيمة)	النطاق السعري
القائمة الإلزامية			الاحكام والآليات المنطبقة
تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة**	آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي	آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني*	
	آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي		

● آليات المحتوى المحلي
● تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

* يتم تطبيق هذه الآلية أيضاً من خلال قيام المتعاقد مع الجهة الحكومية بإعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية - غير المدرجة ضمن القائمة الإلزامية - عند شراء ما يحتاجه من مواد أو أدوات وذلك باعتبار سعر المنتجات الأجنبية أعلى بنسبة 10% من سعرها الأساسي ومقارنتها بسعر المنتج الوطني، كما يلتزم المتعاقد بذلك في عقود مع متعاقديه من الباطن.

** لا تتضمن هذه الوثيقة تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يهدف هذا الدليل إلى تسهيل عملية تطبيق الجهات الحكومية للآليات الخاصة بالمحتوى المحلي. وقد تم تقسيم الوثيقة بشكل يوضح مسارات الأعمال وذلك بحسب نوع المنافسة التي تقوم الجهة الحكومية بطرحها.

أقسام الدليل

نوع العقد			
جميع أنواع العقود (ما عدا التوريد)			
العقود العالية القيمة	العقود التي لا تدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة	عقود التوريد (جميع النطاقات السعرية) (عالي وغير عالي القيمة)	
للانتقال اضغط هنا	للانتقال اضغط هنا	للانتقال اضغط هنا	مرحلة الإعداد والتجهيز
للانتقال اضغط هنا	لا ينطبق	لا ينطبق	مرحلة الفحص الفني للعروض
للانتقال اضغط هنا	لا ينطبق	للانتقال اضغط هنا	مرحلة الفحص المالي للعروض
للانتقال اضغط هنا	للانتقال اضغط هنا	للانتقال اضغط هنا	مرحلة التنفيذ والإغلاق

نوع العقود

عقود التوريد

آليات وأحكام التفضيل ذات العلاقة

نوع العقود: عقود التوريد لجميع النطاقات السعرية (عالي وغير عالي القيمة)

التفضيل السعري للمنتج الوطني		القائمة الإلزامية	
الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي		وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي	

■ مطابقة وإلزامية لهذا النوع من العقود

■ غير مطابقة لهذا النوع من العقود ويمكن تطبيقها بشكل استثنائي

الإجراءات والشروط عند الإعداد والتجهيز

نوع العقود: عقود التوريد جميع النطاقات السعرية (عالي وغير عالي القيمة)

الإعداد والتجهيز

فحص العروض:
الفحص الفني

فحص العروض:
الفحص المالي

التنفيذ والإغلاق

البداية

هل يشمل نطاق عمل المشروع على
منتجات ضمن القائمة الإلزامية؟

نعم

تحديد المنتجات المدرجة ضمن القائمة
الإلزامية في جدول الكميات في منصة اعتماد

تضمين النصوص الخاصة بالقائمة الإلزامية في وثائق المنافسة
من خلال اختيار ايقونة (إضافة بنود القائمة الإلزامية)

اختيار آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني في القسم الخاص
بمتطلبات المحتوى المحلي في منصة اعتماد لظهور النصوص
الخاصة بآلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

النهاية

لا

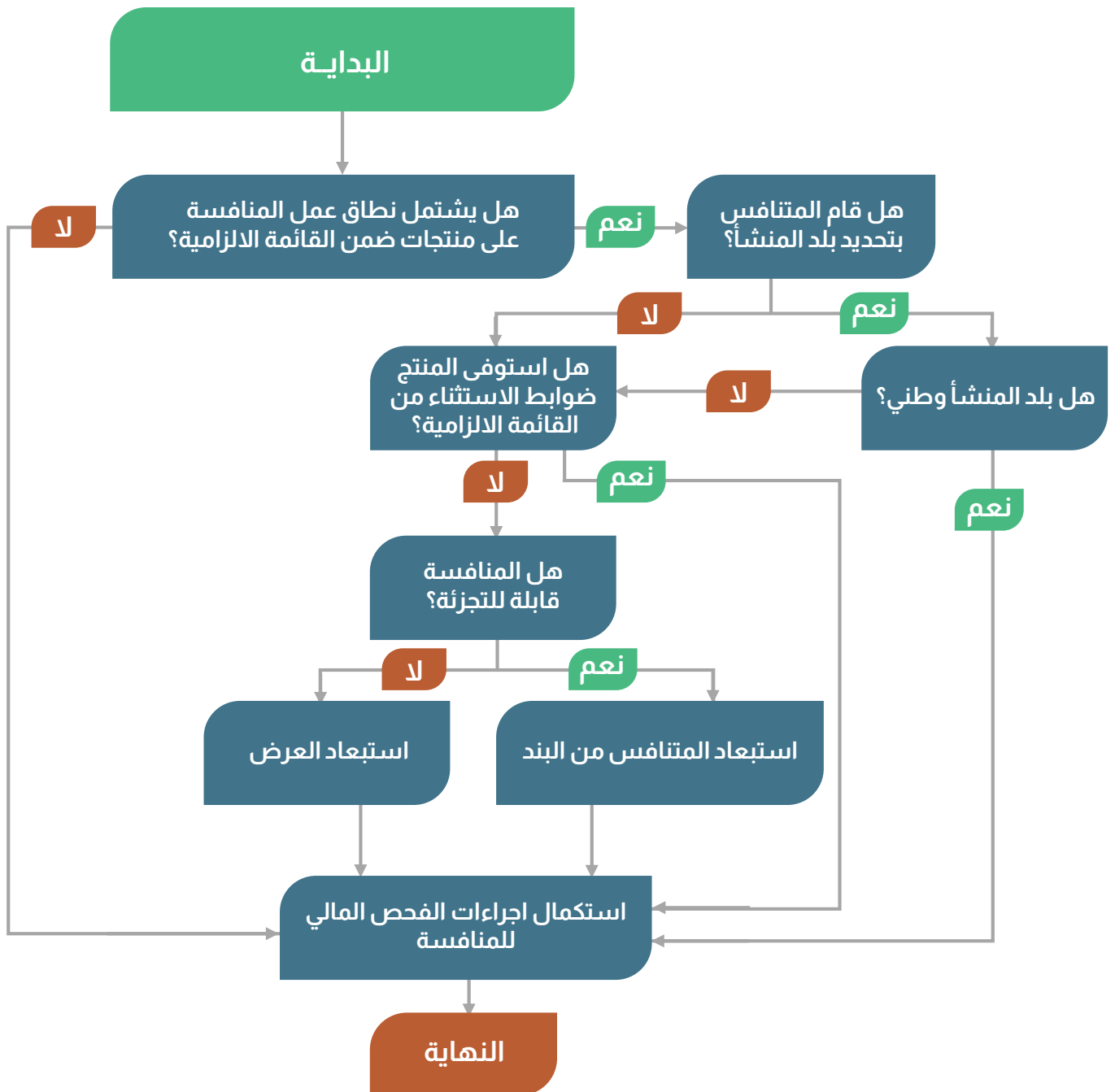
الإجراءات والشروط عند فحص العروض-الفحص المالي

نوع العقود: عقود التوريد لجميع النطاقات السعرية (عالي وغير عالي القيمة)
عند انطباق القائمة الإلزامية

الإعداد والتجهيز

فحص الفني
العروض: فحص العروض:
الفحص المالي

التنفيذ والإغلاق



 لا توجد إجراءات متبعية ذات علاقة بتطبيق آليات التفضيل في مرحلة الفحص الفني لهذا النوع من العقود

الإجراءات والشروط عند فحص العروض-الفحص المالي

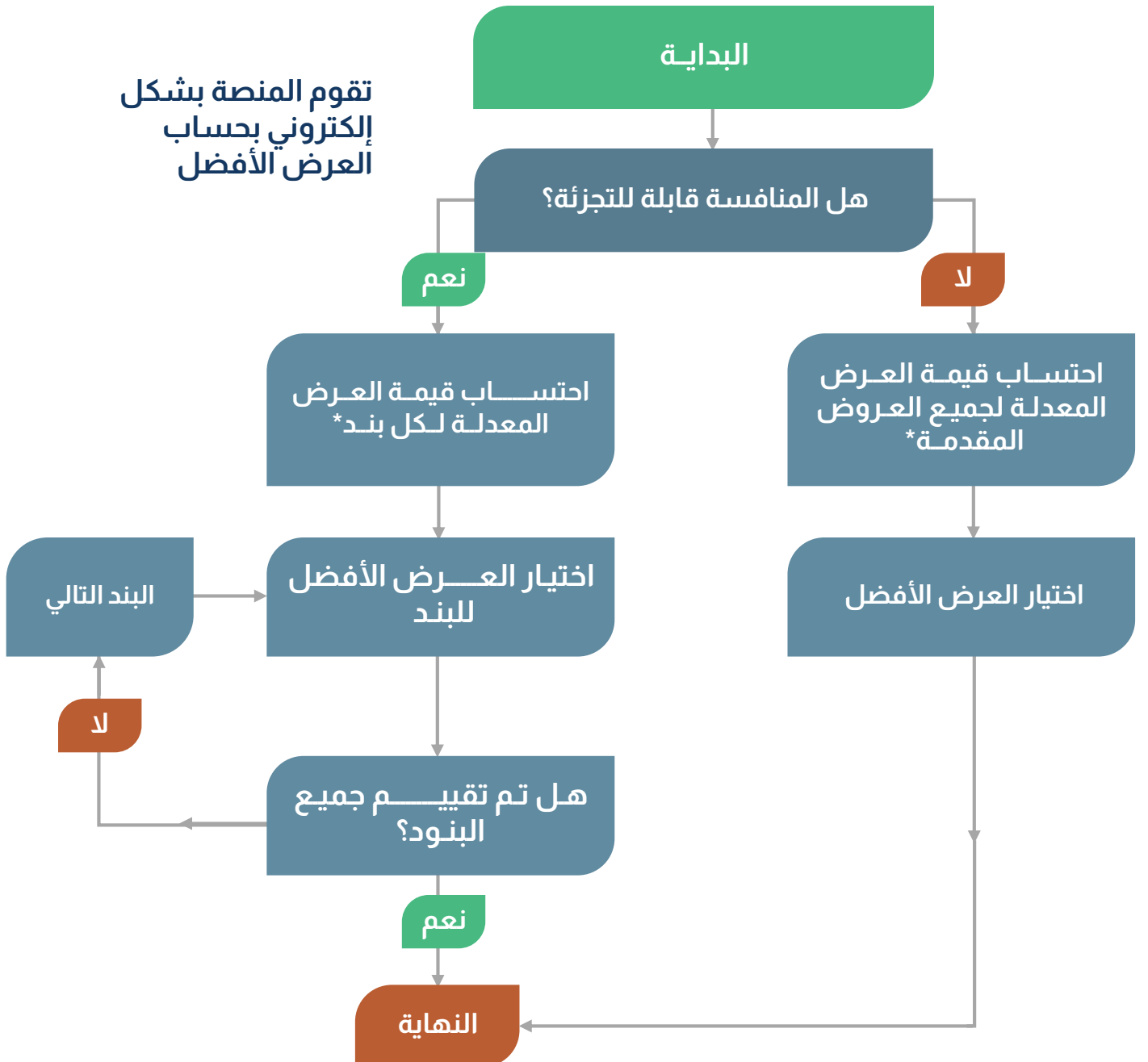
نوع العقود: عقود التوريد لجميع النطاقات السعرية (عالي وغير عالي القيمة)

التنفيذ والإغلاق

فحص العروض:
الفحص المالي

فحص العروض:
الفحص الفني

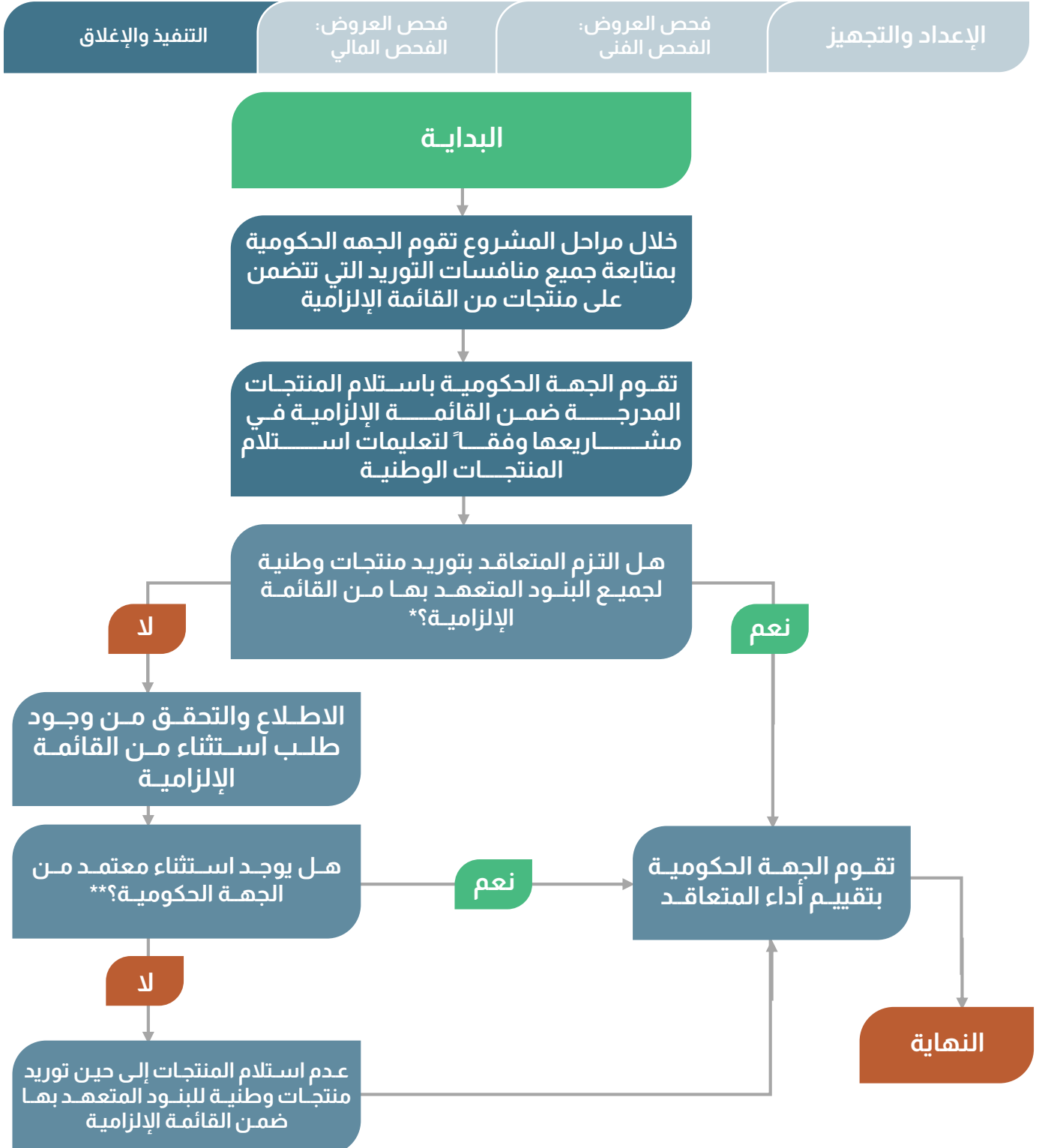
الإعداد والتجهيز



* يتم تنفيذ هذه الخطوة بشكل إلكتروني على منصة اعتماد

الإجراءات والشروط عند التنفيذ والإغلاق

نوع العقود: عقود التوريد لجميع النطاقات السعرية (عالي وغير عالي القيمة)

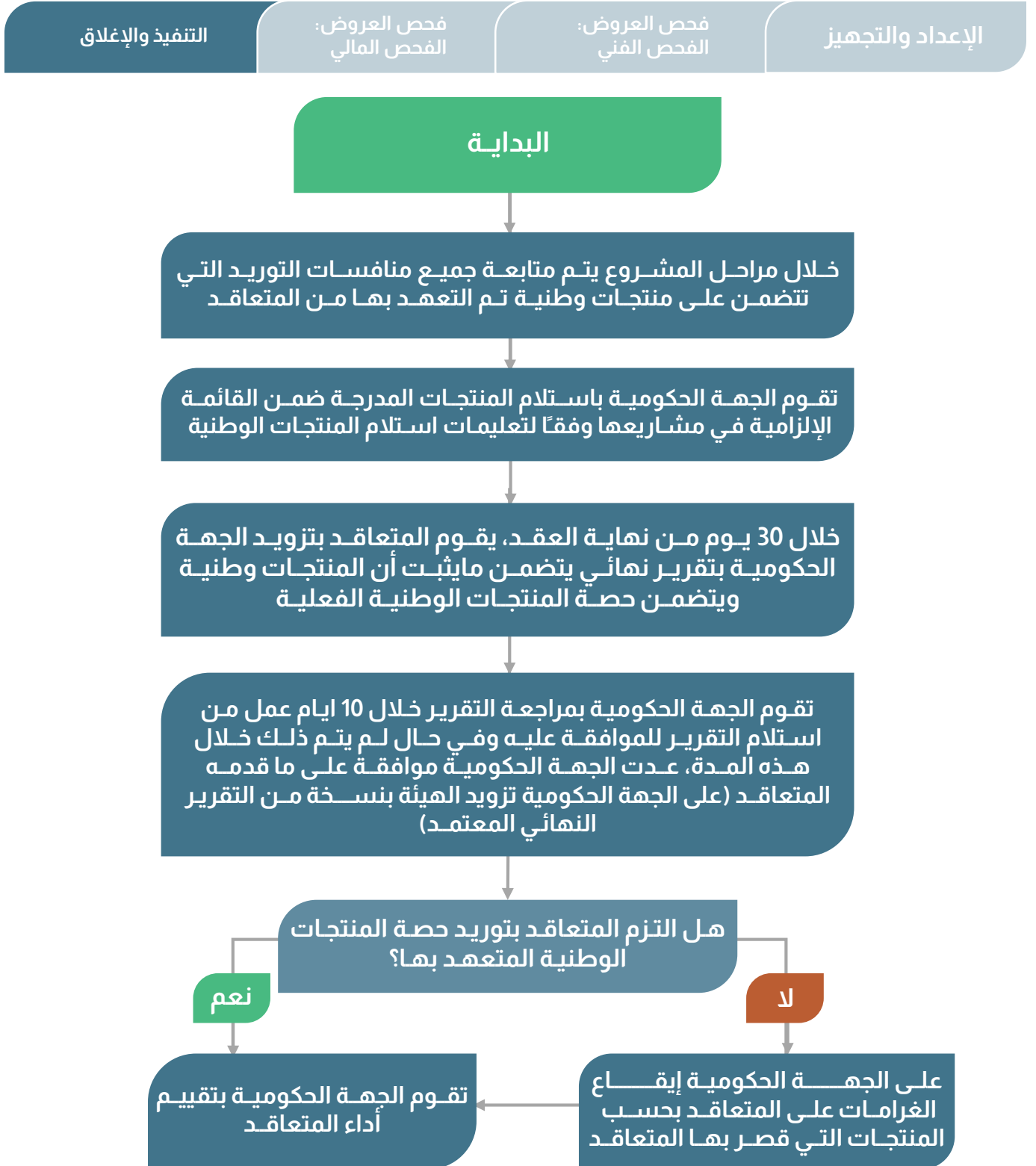


* في حال انطباق اشتراط شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) على المنتجات المدرجة في القائمة الإلزامية، فيلتزم المتعاقد -و/أو متعاquديه من الباطن - بتوريد منتجات القائمة الإلزامية من مزودي الخدمات والمصانع المستوفية لهذا الاشتراط

** يجب الحصول على موافقة الهيئة عند الاستثناء من القائمة الإلزامية في حال كانت تكلفة البنود تساوي أو تتجاوز تكلفتها القيمة الواردة في ضوابط الاستثناء

الإجراءات والشروط عند التنفيذ والإغلاق تقرير التزام المتعاقد بالمنتجات الوطنية للعقود التي تمت الترسية فيها بالأفضلية السعرية للمنتجات الوطنية

نوع العقود: عقود التوريد لجميع النطاقات السعرية (عالي وغير عالي القيمة)



نماذج وملحقات منافسات التوريد

نوع العقود: عقود التوريد لجميع النطاقات السعرية (عالي وغير عالي القيمة)

قامت الهيئة بتوفير النماذج والملحقات والتي يتم الاستناد إليها من قبل الجهة الحكومية أثناء مرحلتي الطرح والتنفيذ، على النحو التالي:

رابط النموذج	وصف النموذج	النموذج
اضغط هنا	قائمة تحتوي على البنود المدرجة في القائمة الإلزامية والتي يجب توريدها كمنتجات وطنية	القائمة الإلزامية
اضغط هنا	الشروط والأحكام التي يجب إرفاقها كجزء من وثائق المنافسة	الشروط والأحكام الخاصة بألية التفضيل سعري للمنتج الوطني
اضغط هنا	وثيقة تصف آلية استلام المنتجات الوطنية والإثباتات اللازمة لاعتبار المنتج وطني	تعليمات استلام المنتجات الوطنية
اضغط هنا	وثيقة تحتوي على الضوابط اللازم توفرها لتقديم واعتماد طلب استثناء من القائمة الإلزامية	ضوابط الاستثناء من القائمة الإلزامية
اضغط هنا	التقرير النهائي للعقود التي تم تطبيق آلية التفضيل سعري للمنتج الوطني فيها عند الترسية (عقود التوريد)	التقرير النهائي للتفضيل سعري للمنتج الوطني (عقود التوريد)

النصوص الواجب توفرها في كراسة الشروط والمواصفات في القسم الخاص بمتطلبات المحتوى المحلي

نوع العقود: عقود التوريد لجميع النطاقات السعرية (عالي وغير عالي القيمة)

اشتراطات القائمة الإلزامية (في قسم متطلبات المحتوى المحلي): *

1. يجب على المتنافس الالتزام بالقائمة الإلزامية الواردة في وثائق المنافسة وذلك عند تنفيذ الأعمال أو المشتريات.
2. ستقوم الجهة الحكومية بمراقبة أداء المتعاقد في تنفيذ التزامه بشأن القائمة الإلزامية أثناء تنفيذ العقد، ولن تقوم باستلام أي منتجات مدرجة في القائمة في حال كان بلد المنشأ غير وطني، ولا يدخل في ذلك المنتجات التي حصل المتعاقد على استثناء لها وفقاً للضوابط التي وضعتها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
3. على المتعاقد الالتزام بالتعليمات الخاصة بتسليم المنتجات الوطنية المدرجة في القائمة الإلزامية، التي تصدرها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
4. على المتعاقد الالتزام بالضوابط الخاصة بالاستثناء من القائمة الإلزامية التي تصدرها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
5. في حال انطباق اشتراط شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) على المنتجات المدرجة في القائمة الإلزامية، فيلتزم المتعاقد -و/أو متعاquديه من الباطن - بتوريد منتجات القائمة الإلزامية من مزودي الخدمات والمصانع المستوفية لهذا الاشتراط.**

آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني (في قسم متطلبات المحتوى المحلي): ***

- أ. يُمنح المنتج الوطني «حسب التعريف الوارد في لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية» تفضيل سعري وذلك باعتبار سعر المنتجات الأجنبية أعلى بنسبة 10 % مما هو مذكور في وثائق العرض، وذلك للمنتجات الوطنية غير المدرجة في القائمة الإلزامية.
- ب. يلتزم مقدم العرض في منافسات التوريد أو المنافسات المختلطة المشتملة على بنود توريد بأن يضمن في عرضه حصة المنتجات الوطنية كما يلتزم بالتوضيح في جدول الكميات ما إذا كانت المنتجات الموردة وطنية أو أجنبية، وفي حال لم يتضمن العرض على حصة المنتجات الوطنية وبيان ما إذا كانت المنتجات محلية أو أجنبية في جدول الكميات، فسيتم اعتبار المنتجات أجنبية ولا تخضع للتفضيل السعري أثناء تقييم العروض. علماً بأن حصة المنتجات الوطنية تعرف بأنها نسبة قيمة المنتجات الوطنية التي يلتزم المتنافس بتوريدها مقارنة بإجمالي قيمة العرض، ولا يدخل في ذلك المنتجات الواردة في القائمة الإلزامية.
- ج. عند فتح العروض سيتم مراجعة حصة المنتجات الوطنية المقدمة في العرض ومقارنتها بجدول الكميات والأسعار الواردة في العرض. فإذا وجد اختلاف بين حصة المنتجات الوطنية المقدمة في العرض وحصة المنتجات الوطنية التي تم احتسابها، فسيتم الأخذ بالحصة الأقل بحيث تكون هذه الحصة هي التي يُعتد بها عند إعطاء الأفضلية أو تقييم التزام المتعاقد.

* تتم إضافة نصوص القائمة الإلزامية بشكل إلكتروني في حال تم تحديد البنود التي تدرج بالقوائم الإلزامية في جدول الكميات
** يتم إضافة هذا النص من الجهة الحكومية أثناء إعداد كراسات الشروط المواصفات (في قسم الشروط الخاصة) للمنافسات التي يشترط فيها تطبيق اشتراط خط الأساس لمنتجات القائمة الإلزامية ابتداءً من تاريخ 1 مايو 2023
*** تتم إضافة النصوص بشكل إلكتروني في حال تم اختيار الآلية

مخالفات المتعاقد لعقود التوريد والعقوبات المترتبة عليها

نوع العقود: عقود التوريد جميع النطاقات السعرية (عالي وغير عالي القيمة)

تقوم الجهة الحكومية بالتحقق من التقرير النهائي للمتعاقد والتأكد من عدم وجود مخالفات بحسب الجدول أدناه:

العقوبة	نوع المخالفة
غرامة مالية قدرها 30% من قيمة المشتريات التي قصر فيها المتعاقد	وجود فارق بين حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها وحصة المنتجات الوطنية الفعلية
غرامة مالية قدرها 30% من قيمة المشتريات التي قصر فيها المتعاقد بالإضافة إلى قيام الجهة الحكومية بالرفع إلى اللجنة المشكلة بموجب المادة 88 من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية	وجود فارق بين حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها وحصة المنتجات الوطنية الفعلية بما يعادل 50 نقطة مئوية فأكثر
ترفع الهيئة إلى اللجنة بشأن مخالفات المتعاقد؛ للنظر في منعه من التعامل مع الجهات الحكومية أو تخفيض تصنيفه -إن وجد- أو بهما معاً، وفقاً للفقرة (3) من المادة 88 من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية	تكرار عدم التزام المتعاقد في عقود التوريد بحصة المنتجات الوطنية التي قدمها ضمن عرضه لثلاثة عقود خلال (ثلاث) سنوات متتالية، وكان الفارق بين حصة المنتجات الوطنية التي قدمها ضمن عرضه وحصة المنتجات الوطنية الفعلية أكثر من (25%) في كل عقد من العقود المشار إليها

يهدف هذا الدليل إلى تسهيل عملية تطبيق الجهات الحكومية للآليات الخاصة بالمحتوى المحلي. وقد تم تقسيم الوثيقة بشكل يوضح مسارات الأعمال وذلك بحسب نوع المنافسة التي تقوم الجهة الحكومية بطرحها.

أقسام الدليل

نوع العقد			
جميع أنواع العقود (ما عدا التوريد)		عقود التوريد (جميع النطاقات السعرية عالي وغير عالي القيمة)	
العقود العالية القيمة	العقود التي لا تتدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة		
لانتقال اضغط هنا	لانتقال اضغط هنا	لانتقال اضغط هنا	مرحلة الإعداد والتجهيز
لانتقال اضغط هنا	لا ينطبق	لا ينطبق	مرحلة الفحص الفني للعروض
لانتقال اضغط هنا	لا ينطبق	لانتقال اضغط هنا	مرحلة الفحص المالي للعروض
لانتقال اضغط هنا	لانتقال اضغط هنا	لانتقال اضغط هنا	مرحلة التنفيذ والإغلاق

نوع العقود

جميع أنواع العقود (ماعدا عقود التوريد)
والتي لا تندرج ضمن نطاق العقود عالية
القيمة

آليات وأحكام التفضيل ذات العلاقة

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ماعدا عقود التوريد) والتي لا تندرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة

التفضيل السعري للمنتج الوطني (يطبق من قبل المتعاقد عند شراء ما يحتاج إليه من مواد أو أدوات)		القائمة الإلزامية	
الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي		وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي	

مطبقة وإلزامية لهذا النوع من العقود

غير مطبقة لهذا النوع من العقود ويمكن تطبيقها بشكل استثنائي

الإجراءات والشروط عند الإعداد والتجهيز

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ماعدا عقود التوريد) والتي لا تتدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة

الإعداد والتجهيز

فحص العروض:
الفحص الفني

فحص العروض:
الفحص المالي

التنفيذ والإغلاق

البداية

هل يشمل نطاق عمل المشروع على منتجات ضمن القائمة الإلزامية؟

نعم

تحديد المنتجات المدرجة ضمن القائمة الإلزامية في جدول الكميات في منصة اعتماد

تضمين النصوص الخاصة بالقائمة الإلزامية في وثائق المنافسة من خلال اختيار ايقونة (اضافة بنود القائمة الإلزامية)

لا

النهاية

الإجراءات والشروط عند فحص العروض-الفحص الفني

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ماعدا عقود التوريد) والتي لا تندرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة

الإعداد والتجهيز

فحص العروض:
الفحص الفني

فحص العروض:
الفحص المالي

التنفيذ والإغلاق



لا يوجد إجراءات متبعة لتطبيق آليات التفضيل في مرحلة الفحص الفني لهذا النوع من العقود

الإجراءات والشروط عند فحص العروض-الفحص المالي

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ماعدا عقود التوريد) والتي لا تتدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة

التنفيذ والإغلاق

فحص العروض:
الفحص المالي

فحص العروض:
الفحص الفني

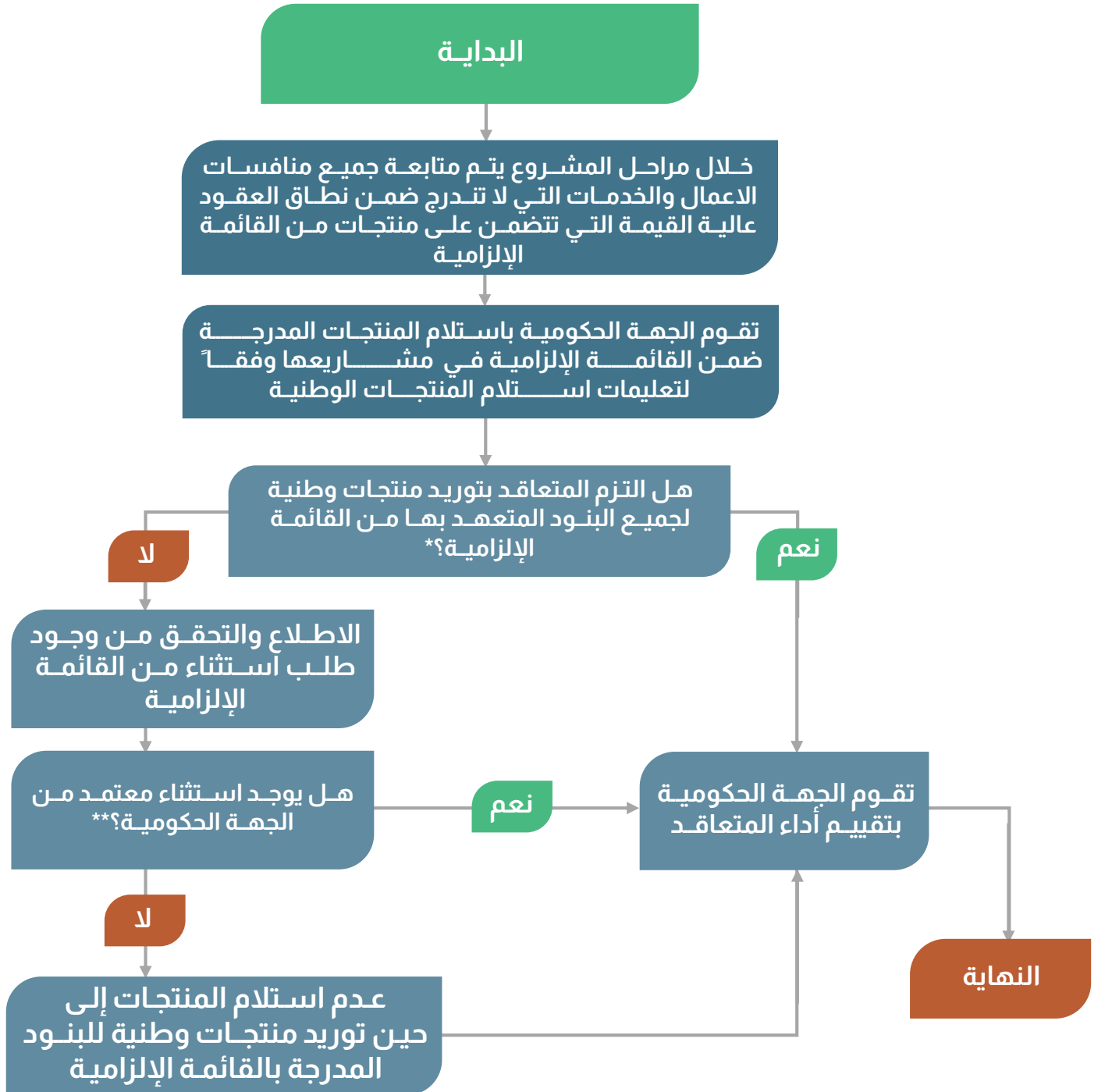
الإعداد والتجهيز



لا يوجد إجراءات متبعة لتطبيق آليات التفضيل في مرحلة الفحص المالي لهذا النوع من العقود

الإجراءات والشروط عند التنفيذ والإغلاق الالتزام بالقائمة الإلزامية

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ماعدا عقود التوريد) والتي لا تندرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة



* في حال انطباق اشتراط شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) على المنتجات المدرجة في القائمة الإلزامية، فيلتزم المتعاقد -و/أو متعاquديه من الباطن - بتوريد منتجات القائمة الإلزامية من مزودي الخدمات والمصانع المستوفية لهذا الاشتراط

** يجب الحصول على موافقة الهيئة عند الاستثناء من القائمة الإلزامية في حال كانت تكلفة البنود تساوي أو تتجاوز تكلفتها القيمة الواردة في ضوابط الاستثناء

نماذج وملحقات منافسات الاعمال والخدمات التي لا تتدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ما عدا عقود التوريد) والتي لا تتدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة

قامت الهيئة بتوفير النماذج والملحقات والتي يتم الاستناد إليها من قبل الجهة الحكومية أثناء الطرح والتنفيذ، على النحو التالي:

رابط النموذج	وصف النموذج	النموذج
اضغط هنا	قائمة تحتوي على البنود المدرجة في القائمة الإلزامية والتي يجب توريدها كمنتجات وطنية	القائمة الإلزامية
اضغط هنا	وثيقة تصف آلية استلام المنتجات الوطنية والإثباتات اللازمة لاعتبار المنتج وطني	تعليمات استلام المنتجات الوطنية
اضغط هنا	وثيقة تحتوي على الضوابط اللازم توفرها لتقديم واعتماد طلب استثناء من القائمة الإلزامية	ضوابط الاستثناء من القائمة الإلزامية

النصوص المضمنة في الكراسة

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ماعدا عقود التوريد) والتي لا تتدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة

اشتراطات القائمة الإلزامية (في قسم متطلبات المحتوى المحلي):*

1. يجب على المتنافس الالتزام بالقائمة الإلزامية الواردة في وثائق المنافسة وذلك عند تنفيذ الأعمال أو المشتريات.
2. ستقوم الجهة الحكومية بمراقبة أداء المتعاقد في تنفيذ التزامه بشأن القائمة الإلزامية أثناء تنفيذ العقد، ولن تقوم باستلام أي منتجات مدرجة في القائمة في حال كان بلد المنشأ غير وطني، ولا يدخل في ذلك المنتجات التي حصل المتعاقد على استثناء لها وفقاً للضوابط التي وضعتها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
3. على المتعاقد الالتزام بالتعليمات الخاصة بتسليم المنتجات الوطنية المدرجة في القائمة الإلزامية، التي تصدرها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
4. على المتعاقد الالتزام بالضوابط الخاصة بالاستثناء من القائمة الإلزامية التي تصدرها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
5. في حال انطباق اشتراط شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) على المنتجات المدرجة في القائمة الإلزامية، فيلتزم المتعاقد و/أو متعاquديه من الباطن - بتوريد منتجات القائمة الإلزامية من مزودي الخدمات والمصانع المستوفية لهذا الاشتراط.**

يجب مراعاة اشتمال القسم الخاص بالتعاقد من الباطن على مايلي:***

يلتزم المتعاقد مع الجهة الحكومية بإعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية - غير المدرجة ضمن القائمة الإلزامية - عند شراء ما يحتاجه من مواد أو أدوات وذلك باعتبار سعر المنتجات الأجنبية أعلى بنسبة 10% من سعرها الأساسي ومقارنتها بسعر المنتج الوطني، كما يلتزم المتعاقد بذلك في عقود مع متعاquديه من الباطن. وفي حال عدم التزام المتعاقد مع الجهة الحكومية - أو مقاوليه من الباطن - ستوقع الجهة الحكومية غرامة مالية مقدارها 30% من قيمة المشتريات محل التقصير

* تتم إضافة نصوص القائمة الإلزامية بشكل إلكتروني في حال تم تحديد البنود التي تتدرج بالقوائم الإلزامية في جدول الكميات
** يتم إضافة هذا النص من الجهة الحكومية أثناء إعداد كراسات الشروط المواصفات (في قسم الشروط الخاصة) للمنافسات التي يشترط فيها تطبيق اشتراط خط الأساس لمنتجات القائمة الإلزامية ابتداء من تاريخ 1 مايو 2023
*** تتم إضافة النصوص بشكل إلكتروني في حال تم اختيار الآلية

مخالفات المتعاقد لمنافسات الاعمال والخدمات التي لا تدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة والعقوبات المترتبة عليها

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ماعدا عقود التوريد) والتي لا تدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة

تقوم الجهة الحكومية بالتحقق من التزام المتعاقد والتأكد من عدم وجود مخالفات بحسب الجدول أدناه:

العقوبة	نوع المخالفة
غرامة مالية قدرها 30% من قيمة المشتريات التي قصر فيها المتعاقد	عدم التزام المتعاقد مع الجهة الحكومية أو مقاوليه من الباطن بإعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية عند شراء ما يحتاجه من مواد أو أدوات

يهدف هذا الدليل إلى تسهيل عملية تطبيق الجهات الحكومية للآليات والاحكام الخاصة بالمحتوى المحلي. وقد تم تقسيم الوثيقة بشكل يوضح مسارات الأعمال وذلك بحسب نوع المنافسة التي تقوم الجهة الحكومية بطرحها.

أقسام الدليل

نوع العقد			
جميع أنواع العقود (ما عدا التوريد)			
العقود العالية القيمة	العقود التي لا تدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة	عقود التوريد (جميع النطاقات السعرية) (عالي وغير عالي القيمة)	
لانتقال اضغط هنا	لانتقال اضغط هنا	لانتقال اضغط هنا	مرحلة الإعداد والتجهيز
لانتقال اضغط هنا	لا ينطبق	لا ينطبق	مرحلة الفحص الفني للعروض
لانتقال اضغط هنا	لا ينطبق	لانتقال اضغط هنا	مرحلة الفحص المالي للعروض
لانتقال اضغط هنا	لانتقال اضغط هنا	لانتقال اضغط هنا	مرحلة التنفيذ والإغلاق

نوع العقود

جميع أنواع العقود
(ماعدًا عقود التوريد) عالية القيمة

آليات التفضيل ذات العلاقة

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ماعدا عقود التوريد) عالية القيمة

التفضيل السعري للمنتج الوطني (يطبق من قبل المتعاقد عند شراء ما يحتاج إليه من مواد أو أدوات)		القائمة الإلزامية	
الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي*		وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي	

■ مطبقة وإلزامية لهذا النوع من العقود
■ مطبقة بحسب شروط محددة لهذا النوع من العقود

* تطبق آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي من قبل الجهة الحكومية للعقود التي يتم تحديدها بالاتفاق بين هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية وهيئة كفاءة الانفاق والمشتريات الحكومية

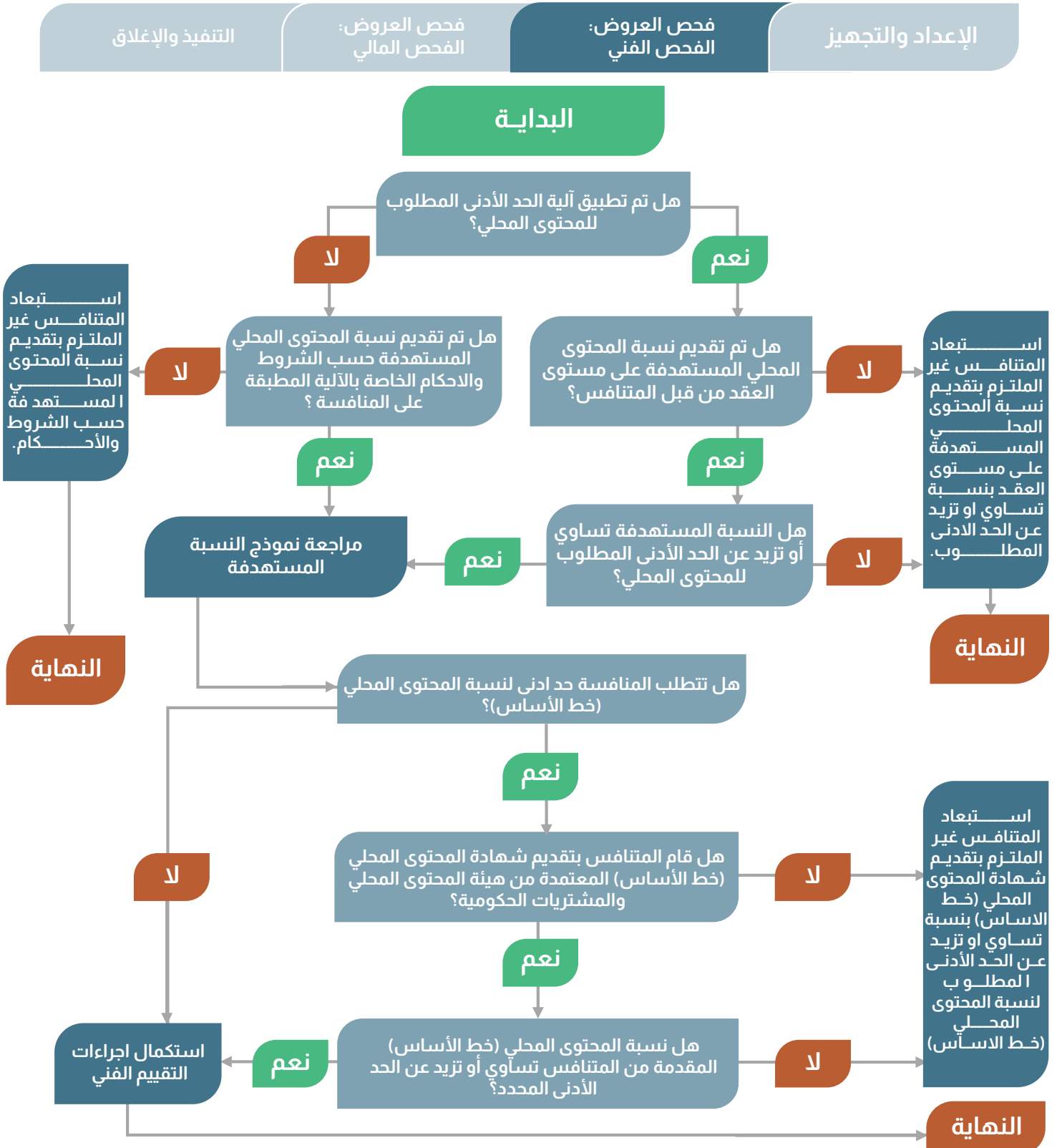
الإجراءات والشروط عند الإعداد والتجهيز

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ما عدا عقود التوريد) العالية القيمة



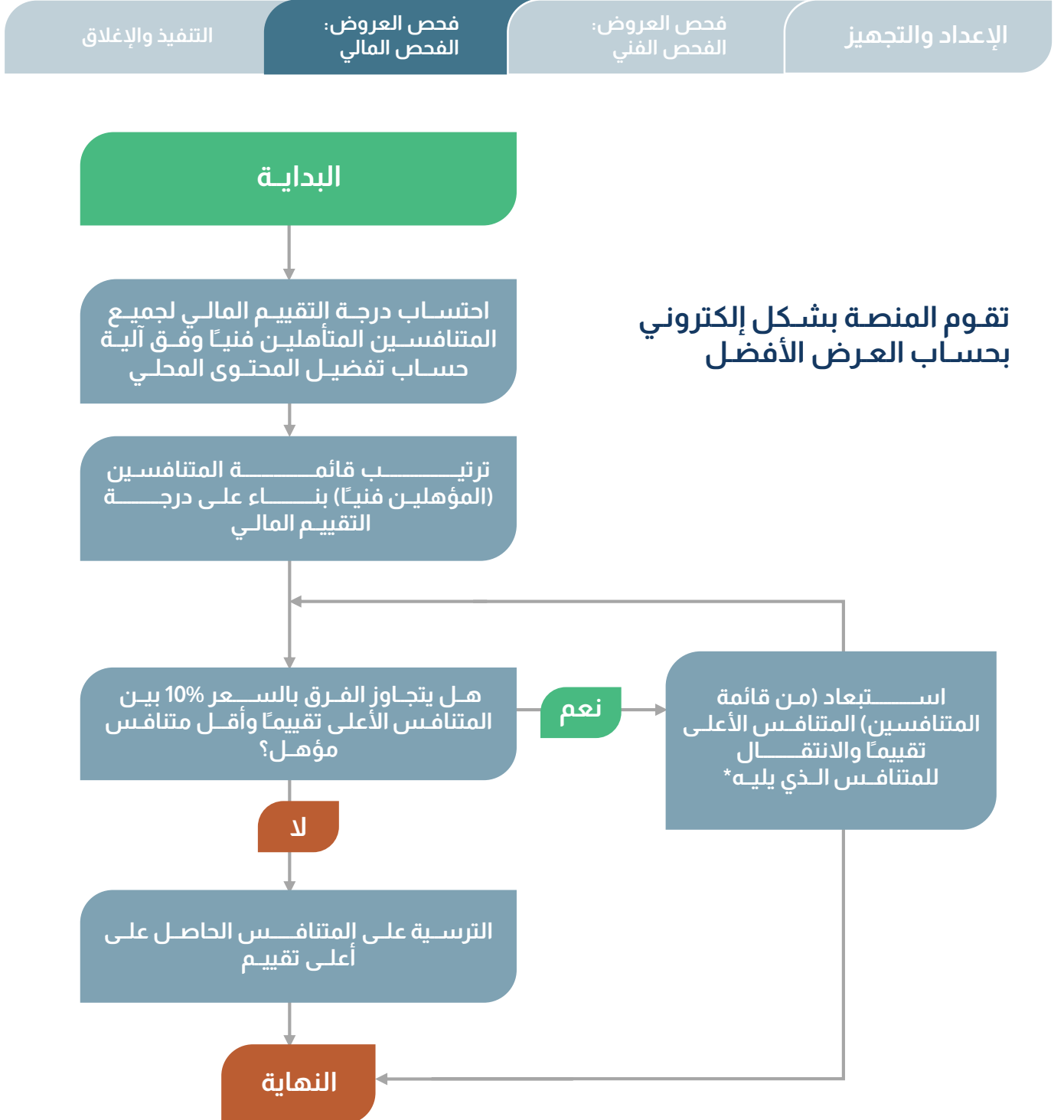
الإجراءات والشروط عند فحص العروض-الفحص الفني

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ما عدا عقود التوريد) العالية القيمة



الإجراءات والشروط عند فحص العروض-الفحص المالي

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ما عدا عقود التوريد) العالية القيمة



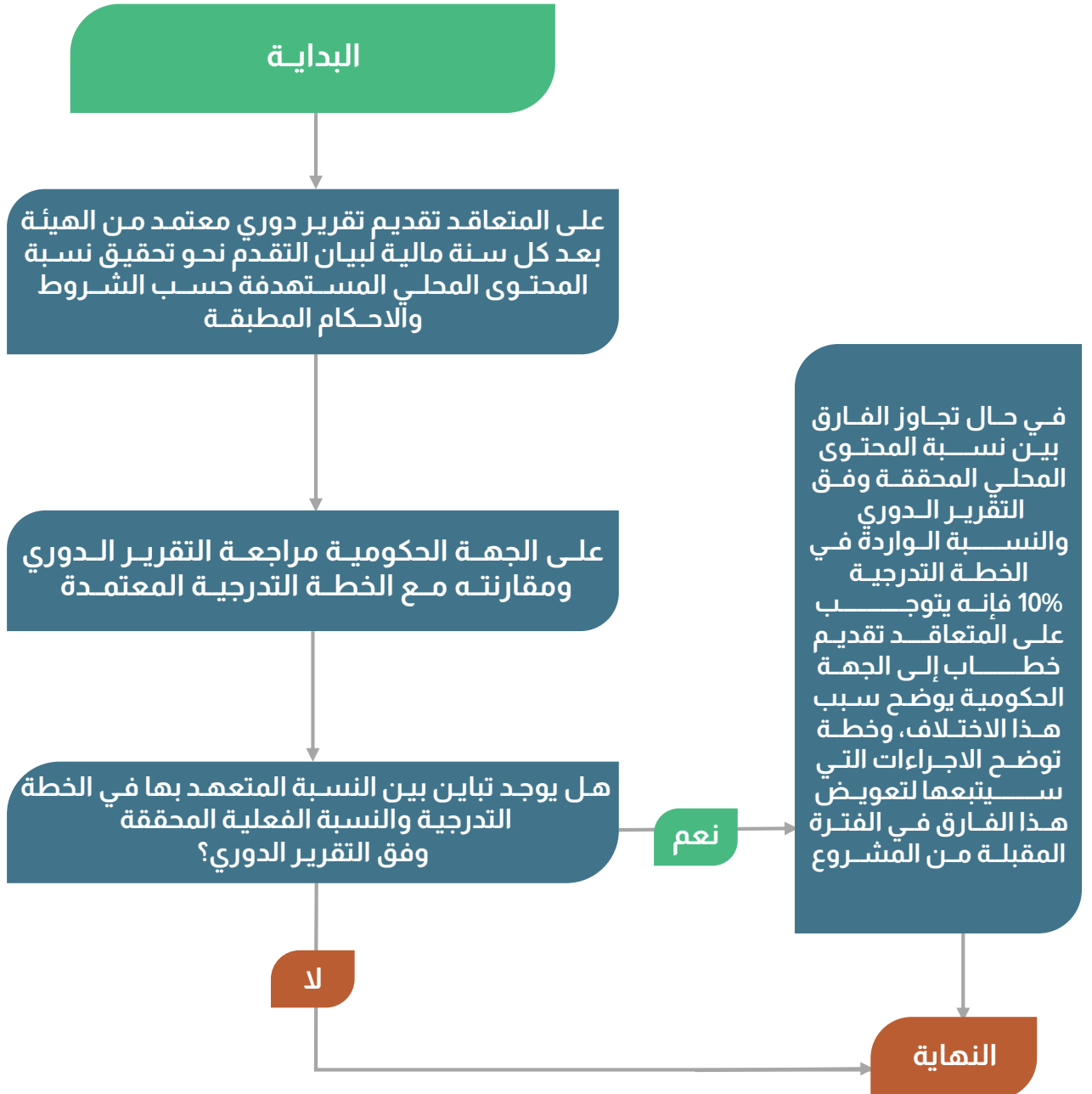
الإجراءات والشروط عند التنفيذ والإغلاق الخطة التدريجية

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ما عدا عقود التوريد) العالية القيمة



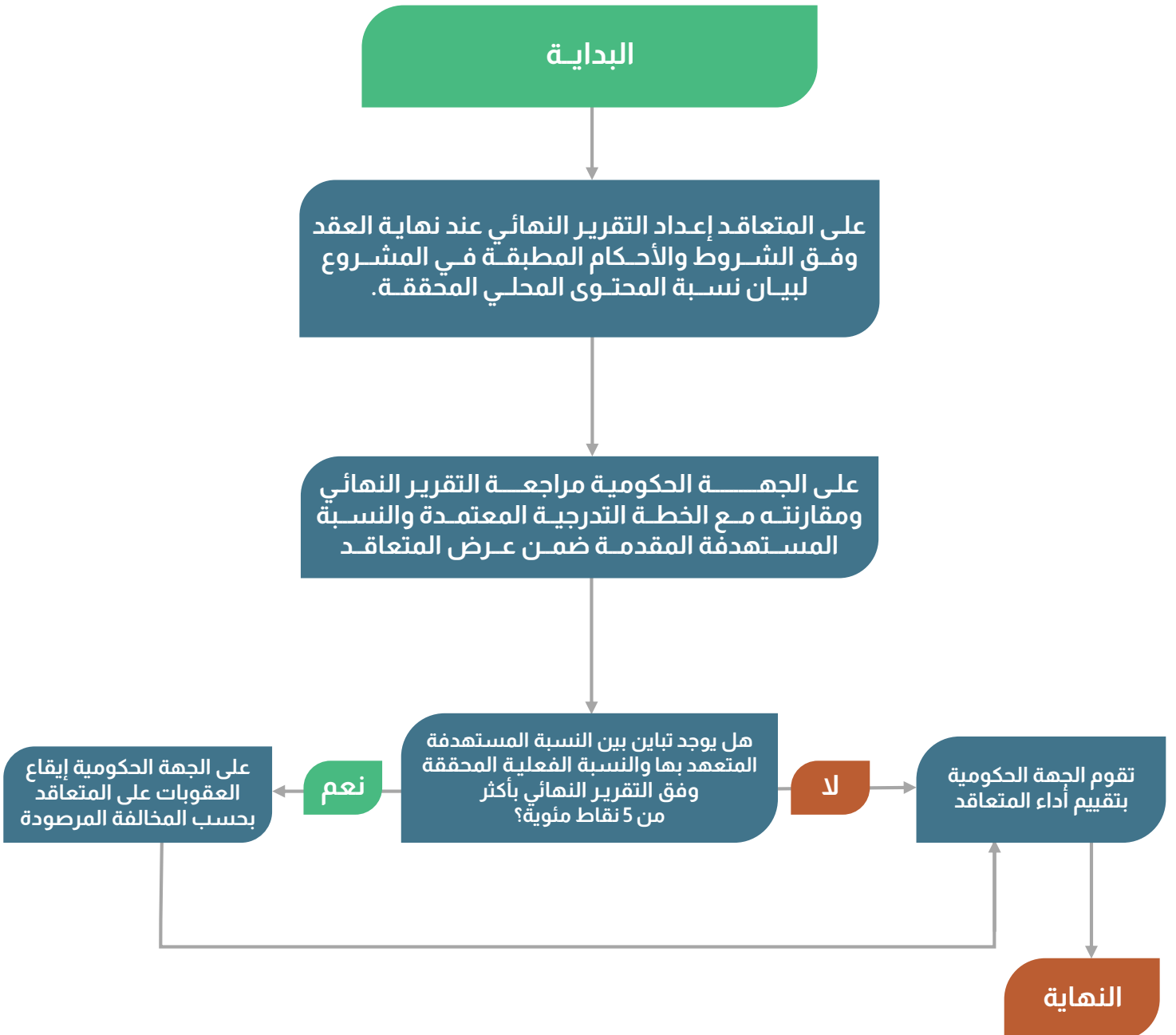
الإجراءات والشروط عند التنفيذ والإغلاق التقرير الدوري

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ما عدا عقود التوريد) العالية القيمة



الإجراءات والشروط عند التنفيذ والإغلاق التقرير النهائي

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ما عدا عقود التوريد) العالية القيمة



ملحق آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي لمنافسات الاعمال والخدمات عالية القيمة (عالية القيمة التي تقل قيمتها التقديرية عن 400 مليون ريال)

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ما عدا عقود التوريد) العالية القيمة
(عالية القيمة التي تقل قيمتها التقديرية عن 400 مليون ريال)

قامت الهيئة بتوفير الملحق الذي يتم الاستناد إليه من قبل الجهة الحكومية أثناء طرح منافسات الأعمال والخدمات عالية القيمة وتطبيق آلية وزن المحتوى المحلي عليها

رابط الملحق	الملحق
اضغط هنا	الشروط والأحكام لآلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي (على مستوى المنشأة)

ملحق آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي لمنافسات الاعمال والخدمات عالية القيمة (عالية القيمة التي تساوي أو تتجاوز قيمتها التقديرية 400 مليون ريال)

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ما عدا عقود التوريد) العالية القيمة
(عالية القيمة التي تساوي أو تتجاوز قيمتها التقديرية 400 مليون ريال)

قامت الهيئة بتوفير الملحق الذي الاستناد إليه من قبل الجهة الحكومية أثناء طرح المنافسات
التي سيتم تطبيق آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي عليها

رابط الملحق	الملحق
اضغط هنا	الشروط والأحكام لآلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي (على مستوى العقد)

ملحق آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي على مستوى العقد

نوع العقود: لمنافسات العقود عالية القيمة التي تحددها الهيئة مع هيئة كفاءة الانفاق والمشروعات الحكومية أو يتم التنسيق فيها مع الهيئة

قامت الهيئة بتوفير الملحق الذي يتم الاستناد إليه من قبل الجهة الحكومية أثناء طرح منافسات الأعمال والخدمات عالية القيمة وتطبيق آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي في التقييم المالي عليها

رابط الملحق	الملحق
اضغط هنا	الشروط والأحكام لآلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

النصوص المضمنة في الكراسة

يتم إضافة هذه النصوص حسب الخيارات التي يتم إضافتها عند إنشاء المنافسة في القسم الخاص بمتطلبات المحتوى المحلي

اشتراطات القائمة الإلزامية (في قسم متطلبات المحتوى المحلي):*

1. يجب على المتنافس الالتزام بالقائمة الإلزامية الواردة في وثائق المنافسة وذلك عند تنفيذ الأعمال أو المشتريات.
2. ستقوم الجهة الحكومية بمراقبة أداء المتعاقد في تنفيذ التزامه بشأن القائمة الإلزامية أثناء تنفيذ العقد، ولن تقوم باستلام أي منتجات مدرجة في القائمة في حال كان بلد المنشأ غير وطني، ولا يدخل في ذلك المنتجات التي حصل المتعاقد على استثناء لها وفقا للضوابط التي وضعتها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
3. على المتعاقد الإلتزام بالتعليمات الخاصة بتسليم المنتجات الوطنية المدرجة في القائمة الإلزامية، التي تصدرها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
4. على المتعاقد الإلتزام بالضوابط الخاصة بالاستثناء من القائمة الإلزامية التي تصدرها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
5. في حال انطباق اشتراط شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) على المنتجات المدرجة في القائمة الإلزامية؛ فيلتزم المتعاقد -و/أو متعاقديه من الباطن - بتوريد منتجات القائمة الإلزامية من مزودي الخدمات والمصانع المستوفية لهذا الاشتراط.**

وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي:***

1. يلتزم المتنافس بتقديم نسبة المحتوى المحلي المستهدفة وفق الشروط والأحكام الملحقه بهذه الكراسة.
2. يجوز للمتنافس تقديم خط الأساس للمحتوى المحلي في هذه المنافسة والذي سيكون جزء من معايير التقييم المالي للعروض وفق الشروط والأحكام الملحقه بهذه الكراسة.

آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي:****

1. الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي في هذه المنافسة هو (يتم تحديد النسبة المتفق عليها بين الهيئة والجهة الحكومية) %، والذي يجب على المتنافس الالتزام به أثناء تقديم نسبة المحتوى المحلي المستهدفة في العقد وفق الشروط والأحكام الملحقه بهذه الكراسة.
2. يجوز للمتنافس تقديم خط الأساس للمحتوى المحلي في هذه المنافسة والذي سيكون جزء من معايير التقييم المالي للعروض وفق الشروط والأحكام الملحقه بهذه الكراسة.

* تتم إضافة نصوص القائمة الإلزامية بشكل إلكتروني في حال تم تحديد البنود التي تدرج بالقوائم الإلزامية في جدول الكميات
 ** يتم إضافة هذا النص من الجهة الحكومية أثناء أعداد كراسات الشروط المواصفات (في قسم الشروط الخاصة) للمنافسات التي يشترط فيها تطبيق اشتراط خط الأساس لمنتجات القائمة الإلزامية ابتداء من تاريخ 1 مايو 2023
 *** تتم إضافة النصوص بشكل إلكتروني في حال تم اختيار الآلية
 **** تتم إضافة النصوص بشكل إلكتروني في حال تم اختيار الآلية

النصوص المضمنة في الكراسة

نوع العقود: تضاف هذه المعايير كجزء من معايير تقييم العروض عند تطبيق آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي أو آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

يتم إضافة النصوص الموضحة أدناه كجزء من معايير تقييم العروض

يلتزم المتنافس بتقديم نسبة المحتوى المحلي المستهدفة لاجتياز التقييم الفني، وفي حال عدم تقديم نسبة المحتوى المحلي المستهدفة، فيتم استبعاد المتنافس من المنافسة

يقيم العرض -المجتاز للتقييم الفني-، بحيث يكون وزن العرض المالي عند التقييم بنسبة (60%) (وزن السعر)، وتكون أوزان كل من خط الأساس ونسبة المحتوى المحلي المستهدفة وكون الشركة مدرجة في السوق المالية عند التقييم بنسبة (40%)، ويكون التقييم وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{درجة التقييم المالي} = \left(\frac{\text{سعر أقل عرض متأهل فنياً (بالريال)}}{\text{سعر العرض للمتنافس المراد تقييمه (بالريال)}} \times 60\% \right) + \left(\frac{\text{نسبة المحتوى المحلي المستهدفة} \times 50\%}{\text{خط الأساس} \times 50\%} \right) + \left(\frac{\text{5\% نقاط (لشركة المدرجة)}}{\text{40\%}} \right)$$

تتم الترسية على المتنافس الحاصل على أعلى تقييم، على ألا يتجاوز الفارق نسبة (10%) بين السعر الوارد في عرض المتنافس الحاصل على أعلى تقييم نهائي وبين أقل سعر وارد في عرض أي من المتنافسين المؤهلين فنياً، وفي حال تجاوز الفارق في السعر هذه النسبة فيتم الانتقال للمتنافس الذي يليه في التقييم.

عقوبات المتعاقد لعقود الاعمال والخدمات العالية القيمة

نوع العقود: جميع أنواع العقود (ما عدا عقود التوريد) العالية القيمة

تقوم الجهة الحكومية بالتحقق من التزام المتعاقد وإيقاع العقوبات بحسب الجدول أدناه:

العقوبة	نوع المخالفة
توقع الجهة الحكومية غرامة مالية تصل إلى 10% من قيمة العقد (وفقاً لآلية احتساب الغرامة الواردة في الشروط والاحكام الخاصة بالآلية المطبقة)	وجود فرق بين نسبة المحتوى المحلي المحققة ونسبة المحتوى المحلي المستهدفة بما يتجاوز 5 نقاط مئوية
توقع الجهة الحكومية غرامة مالية تصل إلى 10% من قيمة العقد بالإضافة إلى رفع الجهة الحكومية إلى اللجنة المشكلة بموجب المادة (88) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية	عدم تسليم التقرير النهائي
توقع الجهة الحكومية غرامة مالية تصل إلى 10% من قيمة العقد بالإضافة إلى رفع الجهة الحكومية إلى اللجنة المشكلة بموجب المادة (88) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية	وجود فرق بين نسبة المحتوى المحلي المحققة ونسبة المحتوى المحلي المستهدفة بما يتجاوز 15 نقطة مئوية
ترفع الهيئة إلى اللجنة المشكلة بموجب المادة (88) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية	تكرار تجاوز الفرق بين نسبة المحتوى المحلي المحققة ونسبة المحتوى المحلي المستهدفة بما يتجاوز 10 نقاط مئوية لثلاث مرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة -سواء لجهة حكومية واحدة أو عدة جهات
ترفع الهيئة إلى اللجنة المشكلة بموجب المادة (88) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية	تكرار عدم تسليم التقرير النهائي لثلاث مرات خلال الثلاث سنوات الأخيرة -سواء لجهة حكومية واحدة أو عدة جهات

